الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

رؤيـــة حـزبيـــة

المشكلة السكانية فى مصر

سبتمبر ٢٠٠٣

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة تتعلق بالقضايا التى طرحت فى المؤتمر العام الثامن للحزب (سبتمبر ٢٠٠٢) من خلال أوراق النقاش الست فى مجالات التعليم، والصحة، والتوجه الاقتصادى، والشباب، والمرأة، ومصر والعالم، والتى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل ست لجان متخصصة عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها. كما قام المجلس الاعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات، بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع الحكومة فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الأول للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

نحو سياسة سكانية فعالة

أولاً : الرؤية والأهداف :

يضع الحزب الوطني الديمقراطي المشكلة السكانية على قمة أولوياته في نظرته للتنمية في مصر. ويدرك الحزب الخلل بين أعداد السكان ومعدل نموها من جانب، والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من جانب آخر، وتأثير هذا الخلل على النواحي الاجتماعية والصحية ورفاهية المجتمع. ويؤكد الحزب على أن المشكلة السكانية هي مشكلة ذات أبعاد ثلاثة: تخفيض معدلات النمو السكاني، و الارتقاء بالخصائص السكانية، و تحقيق توزيع جغرافي أفضل. ويعطي التوازن بين التناول المتكامل للأبعاد الثلاث أولوية للتأثير في بعد النمو السكاني: لأنه يسهم بشكل مباشر في التخفيف من الأعباء المطلوبة لتحقيق تحسن ملموس في الارتقاء بالخصائص السكانية. وفي تحقيق توزيع جغرافي أفضل. وسينعكس إعمال هذه الفلسفة المتكاملة - والتى لا يعكسها التناول الحالى للمشكلة السكانية- إيجابياً على آليات العمل ومؤسساته.

وتهدف هذه الوثيقة إلى تناول المشكلة السكانية من منظور مجتمعى يرمى إلى الإسراع بتحقيق أهداف الخطة القومية للسكان.

ثانياً : تحديات الوضع الراهن :

تضاعف عدد سكان مصر نحو ثلاث مرات خلال النصف الثاني من القرن العشرين من حوالي ٢٠ مليون عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٦٤ مليونا [1] عام ٢٠٠٠. ولقد تراجعت معدلات المواليد في مصر في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣، ثم ظلت ثابتة منذ ذلك الوقت، وهو ما يدعو إلى القلق وينذر بعدم تحقق أهداف السياسة السكانية، ومن ثم الوصول بأعداد السكان إلى حدود غير آمنة.

وإذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية دون انخفاض، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ٨٥ مليون[٢] بحلول عام ٢٠١٠، وإلى ١٠٥ مليون بحلول عام ٢٠٢٠، و إلى ١٢٩ مليون عام ٢٠٣٠. وفي المقابل إذا انخفض مستوى الإنجاب حسب الخطة الموضوعة، فإن عدد سكان مصر سيصل إلى ٩٤ مليون (بدلاً من ١٠٥ مليون) عام ٢٠٢٠، وإلى ١٠٤ مليون (بدلاً من ١٢٩ مليون) عام ٢٠٣٠.

تطور معدلات المواليد

(عدد المواليد لكل ألف من السكان)

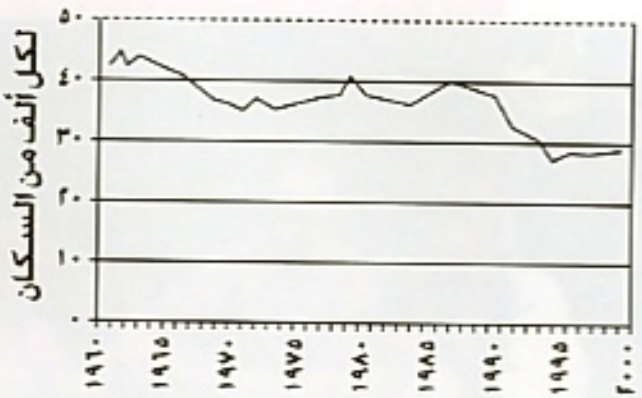

عدد السكان المتوقع حتى عام ٢٠٣٠

(السيناريو المستهدف مقابل سيناريو استمرار الوضع الراهن)

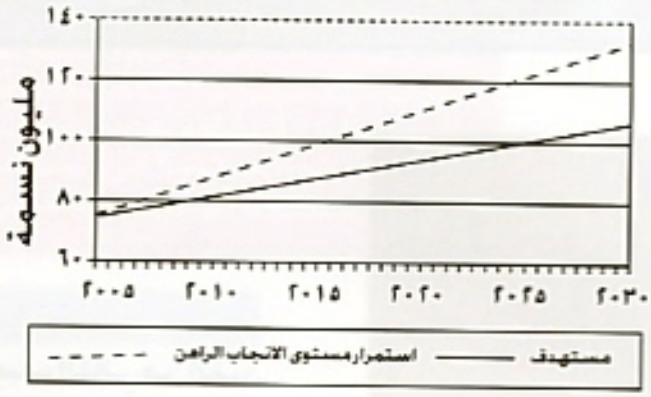

وستنعكس هذه الزيادة الهائلة بالسلب على نوعية حياة الإنسان المصري وستؤدي إلى تراجع العائد من جهود التنمية التي تشهدها مصر. وبشكل أكثر تحديدا فإن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات ونصيبه من الأرض الزراعية والمياه سيتراجع. كما ستجعل هذه الزيادة الحد من البطالة والأمية والاكتفاء الغذائي أكثر صعوبة. ومن ثم فإن استمرار معدلات الإنجاب المرتفعة مستقبلا لن يؤثر فحسب على نوعية الحياة، وإنما قد يشكل أيضا تهديداً للأمن القومي المصري والاستقرار الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، فإن عدد المواليد المتوقع سيصل عام ٢٠١٠ إلى ١,٩ مليون مولود إذا تحققت أهداف السياسة السكانية الحالية مقابل ٢,٤ مليون مولود إذا استمر مستوى الإنجاب الحالي. وسيزداد عدد المواليد إلى ٢,٧ مليون مولود عام ٢٠٢٠، وإلى ٣,٣ مليون مولود عام ٢٠٣٠، إذا ما استمر مستوى الإنجاب الحالي.

وسيترتب على ذلك زيادة عدد التلاميذ المطلوب استيعابهم في التعليم الابتدائي إلى ١٤,٢ مليون تلميذ عام ٢٠٢٠ (مقابل ١٠,٥ مليون تلميذ إذا تحققت أهداف السياسة السكانية) وإلى ١٦,٤ مليون تلميذ عام ٢٠٣٠ (مقابل ٩,٣ مليون تلميذ إذا تحققت أهداف السياسة السكانية). وغني عن البيان أن استمرار مستويات الإنجاب الحالية سيرفع من تكلفة الاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الإلزامي، كما سيجعل الارتقاء بنوعية التعليم هدف بعيد المنال.

١- بلغ عدد سكان مصر من واقع تعداد عام ١٩٩٦ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) ٥٩,٣ مليون نسمة، وبافتراض معدل نمو سنوي ٢٪ يصل عدد السكان عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤,٢ مليون، ولا يشمل ذلك المصريين بالخارج.

٢- اعتمدت هذه الإسقاطات على نموذج الأفواج باستخدام SPECTRUM للتحليل السكاني.

والفجوة بين عدد السكان المستهدف لعام ٢٠٢٠ (٩٤ مليوناً) والعدد المتوقع إذا ما استمرت معدلات الإنجاب الحالية (١٠٥ مليون) تبلغ ١١ مليون نسمة و ستزيد هذه الفجوة إلى ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك استثمارات إضافية ضخمة لتلبية احتياجات السكان من المساكن ووسائل المواصلات والطرق و محطات الكهرباء و المياه و الصرف الصحي و هو ما يشكل ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة للدولة وعلى الاستثمارات المطلوب تدبيرها للمحافظة على الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن المصري.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة السكانية في إحداث مزيد من النمو العمراني على الأرض الزراعية المحدودة فى الوادى و الدلتا. و إذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية سيتراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ١٠ أفراد لكل فدان عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٠ فرد لكل فدان بحلول عام ٢٠٣٠. و سيصبح لزاماً على المجتمع المصري أن يضيف ٦ مليون فدان أخرى خلال الـ ٢٥ سنة القادمة لمجرد الحفاظ على المعدل الحالى. وغنى عن البيان استحالة تنفيذ ذلك. سواء بسبب حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذه. أو بسبب محدودية المياه المتاحة.

ولعل أحد المخاطر الجسيمة المترتبة على هذه الزيادة السكانية الهائلة هو تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد في ضوء ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل خلال المستقبل و التي تبلغ حالياً ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً. و من ثم فإن متوسط نصيب الفرد سنوياً و الذي كان يبلغ نحو ١٠٠٠ متر مكعب في أوائل التسعينيات سيصل إلى ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٠ وإلى ٤٠٠ متر مكعب عام ٢٠٣٠ إذا استمرت معدلات الإنجاب الحالية. و سيصبح تنفيذ مشروعات لاستصلاح الصحراء – من أجل توفير الغذاء لأعداد متزايدة من السكان و لتعويض الأرض الزراعية التي تآكلت نتيجة للزيادة السكانية– أكثر صعوبة في ضوء تراجع نصيب الفرد من المياه. ناهيك عن النمو العمراني على الأرض الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المواليد يصل حالياً إلى حوالى ١.٧ مليون مولود، ٣٣٪ (٥٦٧ ألف مولود) منهم لديهم ٣ أخوة على الأقل. كما أن ١٨٪ من المواليد (٣٠٣ ألف مولود) مدة المباعدة بينهم تقل عن سنتين، و ٩٪ من المواليد (١٥٥ ألف) عمر أمهاتهم أقل من ٢٠ سنة أو أكبر من ٤٠ سنة. والدعوة لتجنب الولادات بعد الطفل الثالث والولادات المتقاربة والولادات لأمهات دون العشرين أو تجاوزن الأربعين لها مبرراتها الصحية والاجتماعية التي تستحق مساندة مجتمعية لضبط إنجاب زائد في توقيتات غير مواتية لصحة وسلامة الأم والطفل.

عدد الأطفال المطلوب فى التعليم الابتدائى:
(السيناريو المستهدف مقابل سيناريو استمرار الوضع الراهن)

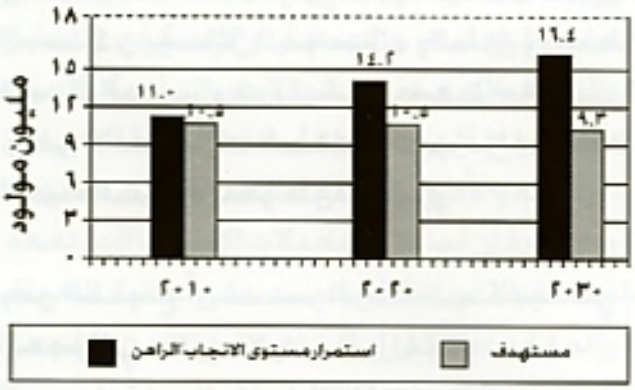

والوضع السكاني الراهن يحتم أن يتم التعامل مع قضايا السكان بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وذلك من خلال إعادة النظر في الفلسفة التى يتبناها المجتمع في تصديه للقضايا السكانية ومن خلال إيجاد آليات للعمل السكاني تسمح بتحقيق أهداف طموحة.

عدد المواليد المتوقع سنويا:
(السيناريو المستهدف مقابل سيناريو استمرار الوضع الراهن)

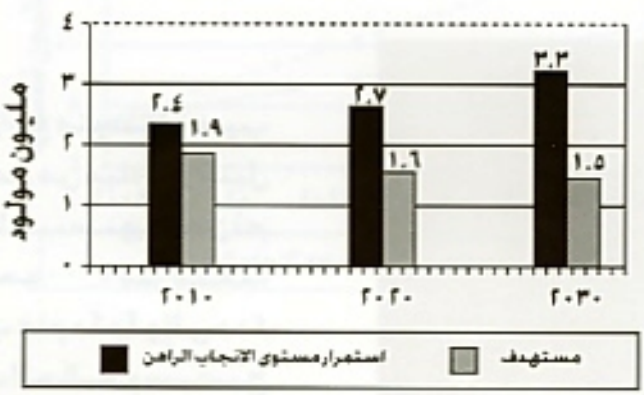

ثالثاً: السياسات المقترحة:

يقترح الحزب حزمة من السياسات لمواجهة التحديات السكانية، تتضمن خفض الطلب على الإنجاب وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص التعليمية والصحية، مع وجود إطار مؤسسي فاعل يسمح بتحفيز المشاركة المجتمعية وتدعيم اللامركزية والارتقاء بجودة الخدمات الصحية والتعامل مع المشكلة السكانية بجوانبها المتعددة. وفيما يلي تفصيل لهذه الحزمة من السياسات:

أولاً- خفض الطلب على الإنجاب من خلال الآليات التالية:-

(١) الإعلام والتعليم والاتصال:

أ- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي بما يؤكد على:

- المشاركة المجتمعية في التصدى للمشكلة السكانية.
- نشر ثقافة الطفلين.
- المباعدة بثلاث سنوات بين المواليد.

ب- تصميم مداخل مختلفة تتناسب مع البيئة المحلية في تناول أبعاد المشكلة السكانية.

ج- تنويع أساليب ووسائل الخطاب الإعلامى

لتتناسب مع الفئات المستهدفة المختلفة من النواحي الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية (الاتصال الشخصي- وسائل الاتصال الجماهيرية بأنواعها المختلفة خاصة غير المباشرة- أعمدة الرأي- ... الخ).

د- تنويع الرسائل الإعلامية وعدم الاقتصار على التناول الإعلامي المباشر (الإعلانات في التليفزيون) والاعتماد على الأسلوب غير المباشر لاسيما من خلال التوظيف الأفضل للدراما التليفزيونية (المسلسلات) والتي تحظى بإقبال شديد بين فئات الشعب المصري.

هـ- المراجعة الدورية لمحتوى الخطاب الإعلامي بحيث يعكس التغيرات التي تطرأ على الوضع السكاني في مصر.

(٢) الخطاب الديني:

يلعب الخطاب الديني دوراً هاماً في تشكيل وجدان و قيم الأسرة المصرية نحو عدد الأطفال المرغوب. ويبدو من الأهمية بمكان أن يراعى الخطاب الديني فيما يتعلق بالقضية السكانية أن استمرار مستويات الإنجاب الحالي سيؤدى إلى الوصول بعدد السكان إلى حدود غير آمنة. تصل كما سبق أن أشرنا إلى ١٠٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠. و يجب أن يأخذ الخطاب الديني فى الحسبان عند تناول المشكلة السكانية الاعتبارات التالية:

أ- أن الزيادة العددية للسكان

ليست هي معيار قوة الدولة. وأن نوعية الإنسان هي التي تحدد موازين القوة في عالم يعتمد بدرجة متزايدة على العلم والتكنولوجيا.

ب- أن الزيادة العددية غير المسبوقة التي حدثت في مصر في العقود الأخيرة حالت دون إحداث تقدم ملموس في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية كما أدت إلى زيادة الموارد المطلوبة للبنية الأساسية وللإسكان وإلى تفاقم مشكلة البطالة. ونتج عن ذلك تراجع خصائص الإنسان المصرى وبالتالى أصبحت الزيادة السكانية غثاء كغثاء السيل لا تقيم وطنا ولا تبنى أمة.

ج- أن استمرار الزيادة السكانية الحالية ليس فى صالح مصر: لأنها من ناحية تزيد من اعتماد مصر على الدول الأجنبية فى استيراد السلع

الغذائية . وتشغل المجتمع من ناحية أخرى عن إحداث تنمية بشرية حقيقية وطفرة إنتاجية تسمح لمصر بالقيام بدور إقليمي أكثر قوة. ومن ثم فإنها تشكل تهديداً للأمن القومي المصري.

د- أن هناك موارد طبيعية تتسم بالمحدودية لا سيما المياه والأرض الزراعية وأن نصيب الفرد منهما وصل حالياً إلى معدلات منخفضة وأن استمرار الانخفاض في المستقبل سيؤدى إلى تدهور في مستوى المعيشة بشكل غير مسبوق.

هـ- أن هناك دولاً إسلامية مثل إيران وسلطنة عمان درجت في الماضي على اتباع سياسة تدعو إلى زيادة السكان إلا أنها أعادت النظر مؤخراً في سياستها السكانية في ضوء قناعة بأن التقديرات المستقبلية للسكان ستبدد جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم بدأت في انتهاج سياسة مخالفة تحض على ضبط معدلات الإنجاب السائدة. اعتمدت في حالة (ايران) على القيادات الدينية في تغيير توجهات المواطنين.

(٣) سياسة الاستهداف :

أ- تطبيق سياسة استهداف تأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية وصحية فى آنٍ واحد من خلال التركيز على تجنب المواليد المعرضين لعناصر الخطر الثلاثة وهى:

- إذا كان عمر الأم يقل عن ٢٠ سنة أو يزيد عن ٤٠ سنة.
- إذا كان ترتيب المولود ٣ فأكثر.
- إذا كانت فترة المباعدة أقل من سنتين.

ب- تطبيق عدد من الحوافز الإيجابية للأسر التى تكتفى بطفلين . ويحتاج الأمر إلي مناقشة مجتمعية في هذا الخصوص للوصول إلى الحوافز القابلة للتطبيق والتي لا ينتج عنها آثاراً عكسية. كما يتطلب الأمر توجيهها إلى الفئات المستهدفة لخفض تكلفة تنفيذها

(٤) الشباب:

أ- التركيز على الشباب واعتبارهم جزءاً أساسياً من المجتمعات المستهدفة.

ب- إدخال برامج التربية السكانية في الجامعات وفي التعليم الفني.

ج- تشجيع رفع السن عند الزواج الأول بالنسبة للإناث.

د- إدماج المتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج في الفئات المستهدفة.

هـ- ربط إتمام الزواج ببعض الإجراءات ذات الطبيعة الصحية (الفحص الطبي قبل الزواج - التوعية الأسرية من خلال برامج موجهه للشباب).

(٥) استهداف مناطق جغرافية:

من المهم أن يتم التركيز على محافظات سوهاج وأسيوط وقنا وعلى المناطق العشوائية. ويقترح البدء في تطبيق عدد من البرامج المكثفة في هذه المحافظات بهدف إحداث تخفيض سريع في معدلات النمو السكاني. كما يقترح تبني عدد من البرامج التجريبية في هذه المحافظات يتم تعميمها إذا ما أثبتت نجاحاً.

(٦) التوجهات السياسية:

أ- استمرار مساندة القيادة السياسية للبرنامج السكاني المصري .

ب- الحرص على أن تتسق أية قوانين جديدة مع الأهداف السكانية . لاسيما تأكيد مفهوم الأسرة التي تقوم على طفلين (وهو ما تم في قانون العمل) . وضرورة اتساق توجهات المجتمع مع ثقافة الطفلين والحرص على عدم الحيدة عنها.

ثانياً- استراتيجية زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة

١- تقليل نسبة التوقف عن الاستخدام (٣٠٪ من السيدات يتوقفن عن الممارسة خلال العام الأول من بداية الاستخدام). مما يتطلب تحسين نوعية الخدمة والتوعية بالمضاعفات الجانبية لاستخدام الوسائل. وضرورة التزام مقدمي الخدمة بتقديم الاستشارات في مناقشة الأعراض الجانبية المحتملة مع المستخدمات. وإتاحة عدد أكبر من الوسائل للاختيار منها في حالة حدوث أعراض جانبية نتيجة استخدام وسيلة معينة.

٢- تلبية الاحتياجات غير الملباة من خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال توفير المعلومات حول مصدر الحصول على الوسائل ونوعية الخدمة (نسبة السيدات اللائى لم يتم تلبية احتياجهن تصل إلى ١١٪).

٣- توفير خدمات الصحة الإنجابية للمقبلين على الزواج والمعلومات الإنجابية للشباب.

الوسائل المطروحة لتنظيم الأسرة وتوفيرها للفئات المستهدفة فى مختلف التجمعات الجغرافية.

٥- اعتبار برامج تنظيم الأسرة ضمن البرامج الوقائية (مثل التطعيمات) وليس ضمن البرامج العلاجية. والتركيز على المناطق التي تتسم بضعف معدلات الممارسة.

٦- توسيع نطاق الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

٧- دعم جهود الجمعيات الأهلية في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

ثالثاً- الارتقاء بالخصائص السكانية

١-القضاء على الأمية.

٢-الحد من التسرب من التعليم العام لاسيما بين الفتيات وتفعيل القوانين التي تجرم الأب الذي يتسبب في انقطاع أطفاله عن الدراسة.

٣-منع عمالة الأطفال.

٤-خفض معدلات وفيات الأطفال ووفيات الرضع لاسيما في ريف الوجه القبلي.

رابعاً- تفعيل الإطار المؤسسي

يقصد بالإطار المؤسسي البيئة التي يتم من خلالها تخطيط وتنفيذ وتقييم الأنشطة والبرامج التي تتصدى للمشكلة السكانية بجوانبها المتعددة والمتفاعلة (الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية والتشريعية).

وفي ضوء ثبات معدلات الزيادة السكانية خلال العقد الأخير، يتطلب الأمر إعادة النظر في الإطار المؤسسي المعني حالياً بإدارة البرنامج السكاني المصري دون إبطاء. ونشير في هذا الصدد إلى الأطر المؤسسية التي استحدثت في العقد الأخير مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة. وقد يكون من المناسب في ضوء خطورة المشكلة السكانية من ناحية وتعدد أبعادها من ناحية أخرى إيجاد إطار مؤسسي يتمتع بمرونة وحرية حركة تسمح له بتفعيل الأنشطة السكانية بما يؤدي إلى تحقيق أهداف البرنامج السكاني المصري.

ويدعو الحزب الوطني الديمقراطي إلى تأسيس إطار مؤسسي متكامل يكون مسئولا عن قضايا السكان في مصر تكون أهدافه:

١- تجسيد التعاون والشراكة بين الأجهزة الحكومية و القطاع الخاص والمجتمع المدني في توزيع الأدوار من أجل تفعيل البرنامج السكاني المصري على المستوى القومي و المحلي.

٢- صياغة مجتمعية وتناول متكامل للمشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (النمو - التوزيع - الخصائص) يتسق مع ثقافة وقيم المجتمع المصري ويستفيد من النجاحات التي حققتها دول أخرى.

٣- التقييم المستمر للبرنامج السكاني المصرى باستراتيجياته المتنوعة مع مراعاة ضرورة استقلال الجهة التي تتولى التقييم عن الجهات التنفيذية سواء كانت حكومية أوتابعة للقطاع الخاص أو المجتمع المدنى.

٤- الربط بين توجهات المجتمع نحو القضايا السكانية والقضايا التنموية ذات الصلة.

٥- توظيف فعال للبحوث والدراسات في تخطيط وتقييم البرنامج السكاني وإعادة ترتيب الأولويات بشكل دوري.

٦- توظيف فعال للمعلومات السكانية وإتاحتها لمتخذي القرار والمخططين والتنفيذيين والباحثين على المستوى القومى والمحلي.

٧- التعامل مع القضية السكانية على نحو يتسم بالاستدامة والبعد عن الاقتصار على التناول الموسمي.

إنجازات حكومة الحزب

١- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠٠٢ بتشكيل اللجنة الوزارية للسكان برئاسة وزير الإعلام بهدف التنسيق بين الجهات المعنية لوضع برنامج للوصول لمعدل نمو متوازن للسكان.

٢- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم المجلس القومى للسكان.

٣- تم إضافة ١٥٠ عيادة متنقلة تعمل فى مجال تنظيم الأسرة ويتم توفير الوسائل بالمجان أو بأسعار رمزية مدعمة.

المؤتمر السنوى

الفكر الجديد وحقوق المواطن

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg